تعليق على كتاب
"المعجَم الوافي في النَحو العَربي"

للدكتور جميل علوش

يلاحظ المهتم بالحركة الثقافية في الأردن إقبالاً على التأليف في الموضوعات اللغوية وبخاصة قواعد الصرف والنحو. ويلاحظ كذلك أنَّ هذه المؤلفات تجعل هدفها خدمة الطالب الذي يجد صعوبة في فهم تلك القواعد وتَمثُّلِها. بل نستطيع أن نقول إن الإقبال على التأليف في هذا الموضوع ناجم في أساسه من إحساس عميق بأزمة حادة في دراسة النحو وتدريسه، فهي إذن مؤلفات مدرسية تخدم الطالب في مختلف مراحله ومستوياته الدراسية.

بيدَ أنَّ ممّا يؤخذ على هذا الاتجاه في التأليف والتصنيف النحوي المدرسي أنّه يحتاج إلى كثيرٍ من التأني وإطالة النظر في جميع هذه القواعد وتصنيفها والحرص على إثباتها متقنة صحيحة لا يشوبها شيء من شوائب الخطأ وسوء التقدير وضعف التخريج وسطحية التحليل والتعليل. فلا شكَّ في أنّ الإقدام على التأليف في قواعد العربية ليس عملاً يسيراً ولا مهمة سهلة.

وكنت قد اطلعت قبلَ مدة على كتاب جديد في هذا الموضوع صادر عن دائرة الثقافة والفنون هو كتاب "المعجم الوافي في النحو العربي" لصاحبيه الدكتور علي توفيق الحمد والأستاذ يوسف جميل الزعبي. وممّا يؤخذ على هذا الكتاب أنّ المؤلفيْن – على الرغم من الجهد الكبير الذي بذلاه في تأليفه – حشدا فيه كل صحيح وخاطئ من الأحكام والآراء ووجهات النظر، فجاء يشكو النقص وعدم الدقة والبعد عن الإصابة ومجافاة المنطق النحوي.

والأمر المهمّ الذي يغفل عنه الكثيرون ممّن يقدمون على مثل هذه المهارات هو أنّ التأليف في النحو وقواعد العربية ليس جمعاً واختياراً ممّا كتب الآخرون،

بل هو بحاجة إلى السيطرة على الملكة النحوية التي تحدّث عنها ابن خلدون، والتحلّي بتفكير نحوي سليم، يقوم على العناصر التالية:

١- التزام موقف شامل متكامل في علم النحو.

٢- القدرة على نخل آراء النحاة وتمييز صحيحها من فاسدها.

٣- وجوب الاعتماد في التأليف على نظرية واضحة شاملة.

فليس التأليف في النحو إذن ضرباً من الاختياكر والجمع والتكديس، لا يقوم على أساس من الفكر الواضح والنظر السَّليم، إذ إنَّ مصادر النحو ومؤلفات النحاة تحتوي على كل غثٍّ وسمين من الآراء، ولا بدَّ لنا عند الإقدام على التأليف أن نستخلص منها ما نعتقد أنّه صحيح أو ما نستطيع بمنطقنا النحوي أن نجعله كذلك.

من هذا الأساس انطلقت في نقدي لهذا الكتاب راجياً أن أوضح أنني أبعد ما أكون عن الرغبة في إثارة الخلافات وتأريث الخصومات وشنّ الغارات واختلاق الأخطاء والمزالق لفتح أبواب المناظرات الطويلة والمحاورات العقيمة. فلم أقصد إلى أكثر من عرض وجهات نظر أتيقَّنُ أنها صحيحة بحكم خبرتي الطويلة في هذا الميدان. فإنني من الذين لا يقبلون أن يكون دورهم محصوراً في قراءة كتب النحو وقبول كل ما يرد فيها، بل من الذين يعرضون ما تقعُ عليه أعينهم منها على ملكة سليمة وحاسّة دقيقة، ينخلون بها مختلف الآراء ويغربلون متباين النظرات، ويحرصون على أن يظفروا بكل صالح وصحيح منها. أمّا من يظنُّ كل ما ورد في كتب النحو صحيحاً لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه فهو أقصَرُ من أن يتصدّى لهذه المهمة ويضطلع بعبء هذه التبعية.

بهذا المقياس تطرقت إلى نقد هذا المعجم النحوي الشامل. وعلى هذا الأساس سُقت ما سُقت من مأخذ وملاحظات عليه. وإني لأرجو أن أحقق بهذا النقد ما أتوخّاه لقرائه من الطلبة والدارسين من عميم النفع وجليل الفائدة.

هذا وقد قسمت تعليقي إلى ثلاثة أقسام:

الأول- يتناول الأخطاء في أسلوب المؤلف.

الثاني- يتناول ضبط الشواهد وتصحيحها.

الثالث- يتناول أخطاء موضوعية في النحو والإعراب.

فمن أخطاء القسم الأول التي تتعلق بسلامة أسلوب المؤلف ما يلي:

ورد (ص٩) قوله: وقد توافر على خدمة هذه اللغة. والصحيح أن يقول: قد توفّر لا توافر. ويبدو أنّ المؤلف قد خلط بين صيغتين هما:

توفر على الشيء أي صرف همته إليه كما ورد في المصباح المنير ورعى حرماته كما ورد في لسان العرب.

توفر الشيء بمعنى كَثُر. وقد زعم بعضهم أنّ هذا الاستعمال غير وارد في كتب اللغة فأشاروا باستعمال توافر. ومع الإقرار بصحة هذا الاستعمال وسلامته، نود أن ننبه إلى أنّ استعمال توفر بمعنى كَثُرَ هو أيضاً صحيح. قال صاحب المصباح المنير: وفّرته بالتثقيل مبالغة. وقال أيضاً: وفّرت له طعامه توفيراً إذا أتممته ولم تنقصه. وهذا يعني أن صيغة (فعّل) واردة من فِعْلِ (وَفَر) الثلاثي. وإذا كانت صيغة (فعّل) بالتشديد موجودة فهذا يعني أن صيغة (تفعّل) من هذا الجذر (وَفَرَ) واردة وموجودة لأنها صيغة قياسية. وقد دعا إلى قياسية هذه الصيغة من (فعّل) معظم من كتبوا في الأخطاء الشائعة. ونستخلص ممّا سبق أنّ المؤلف أراد أن يلتزم رأي من منع استعمال (توفّر) بمعنى كثر فاستعمل (توافر) وفاته أن

التنبيه يدور حول (توفّر) بمعنى كثر لا توفّر على الشيء بمعنى صرف همته إليه.

ورد (ص٩) قوله: ومع إدراكنا أنّ إعراب الكلمة... إلّا أنّ العوامل ثابتة في عملها. وإقحام (إلّا) هنا لا مسوّغ له. فكان عليه أن يعيد صياغة الجملة بصورة مقبولة.

ورد (ص٩) قوله: كاستفهام مرة، ونفي أخرى... والصحيح أن يقول كالاستفهام مرة والنفي أخرى، لأنَّ الاستفهام والنفي من الموضوعات المعروفة المشهورة في اللغة والنحو فلا مسوّغ لأن يجيء بهما نكرتين.

ورد (ص١٠) قوله: فقد تمرُّ بالمرءِ كلمة يحتار في إعرابها. والصحيح يحار أو يتحير، أمّا يحتار فهي لهجة عامية.

ورد (ص١٠) قوله: ولا نحيد عن الحقيقة إن قلنا. كان أفضل أن يقول: إذا قلنا، بدل إن قلنا، لأن الموقع موقع يقين لا شك.

ورد (ص١٠) قوله: والفضل في الاهتداء إلى هذه الطريقة لأصحابها. والصحيح أن يقول: والفضل في الاهتداء إلى هذه الطريقة يعود إلى أصحابها أو ينسب إلى أصحابها.

ورد (ص١٠) قوله: حتى بلغت الشواهد القرآنية ما يقرب من ستماية. والصحيح أن يقول: ستمائة، بالهمزة لا بالياء. أمّا الألف فتكتب ولا تلفظ، والذي أثبتهُ المؤلّف لهجة عامية ليس لها مكان في الكلام الفصيح.

ورد (ص١١) قوله: إن تعذرت الإحالة إلى كتاب لغوي. والصحيح الإحالة على كتاب.

ورد (ص١١) قوله: المعجم الألف بائي. والصحيح أن يقول المعجم الألفبائي بتركيب الكلمتين في كلمة واحدة وبناء الجزء الأول على الفتح.

ورد (ص١٤) قولـه: تكـون الهمـزة أول الفعـل. والصـحيح أن يقـول: فـي أول الفعل، لأنّ أول لا تصلح لأن تكون ظرفاً مكانياً.

ورد (ص١٤) قولـه: سـواء أكانـت حروفـه أصـلية أو واحدة منهـا زائـداً. وهـذا تركيب مضطرب صحته: سواء أكانت حروفه أصلية أم كان واحد منها زائداً.

ورد (ص٢٢) قوله: مبنى على ما يرفع به وهي الألف. والصحيح وهو الألف، لأنّ الضمير يعود في الأصل إلى ما قبله لا إلى ما بعده، والاسم الموصول الذي يعود إليه الضمير المنفصل هذا مذكر بدليل عودة الضمير المتصل (به) إليه. وإذا كان عاد إليه الضمير الأول مذكراً فكيف يعود إليه الضمير الثاني مؤنثاً؟

ورد (ص٢٨) قولـه: أمّـا إن كـان ثانيـه حـرف علّـة وجب بقـاء الحـرف. ووجـه الخطأ في هذه الجملة أنّ المؤلف جعل الجواب لحرف الشرط (إن) فجرّده من الفاء التي هي واجبة الدخول على جواب (أمّا) الشرطية. ومن المعروف أنه إذا اجتمع شرطان أو شرط وقسم أو قسم وشرط كان الجواب للسابق منهما. هذا إذا اعتمدنا على قواعد النحو. فإذا احتكمنا إلى قواعد الذوق السليم والملكة الصحيحة تبيّن لنا أنّ إهمال الفاء في هذا الموضوع كريه غير مستساغ. ولأنّه لا يجوز دخول الفاء على الفعل الماضي في جواب (أمّا) الشرطية، يصبح من الواجب إجراء تغيير على الفعل الماضي فنقول: أمّا إن كان ثانيه حرف علّة فيجب بقاء الحرف أو فالواجب بقاء الحرف أو غير ذلك ممّا يجعل الصياغة سليمة متسقة.

ورد (ص٢٩) قوله في حديثه عن الأجدل: وهي لفظة ليست صفة. ويبدو من نسق الكلام أنه يقصد أنها لفظة لا تحمل مدلول الصفة. فصاغ الجملة بصورة يفهم منها أنه يريد أن يثبت أنها لفظة وينفي أنها صفة. مع العلم أنه ليس ثمة تناف أو تضاد بين اللفظة والصفة حتى يصبح من الممكن نفي إحداهما وإثبات الأخرى. إنّ الذي يقابل الصفة في هذا الموضع هو الاسم ولذلك كان الأجدر به أن يقول: وهي اسم لا صفة.

ورد (ص٣٢) قوله: لئلّا يحدث التعارض بين الابتداء الدال عليه فعل الشروع وبين الاستقبال. ومن المعروف أنّ (بين) لا تتكرر في فصيح الكلام إذا كانت مضافة إلى اسم ظاهر. أمّا في غير فصيح الكلام فكل شيء يجوز..

ورد (ص٣٤) قوله: يعوّض عنها تنوين. والصحيح أن يقول: يعوّض عنها بتنوين.

ورد (ص٤٨) قوله: لقد حزتُ على الشجاعة. فعدّى حاز بحرف الجر (على). والصحيح أنها تتعدى مباشرة فنقول: حزتُ الشجاعة.

ورد (ص٦٢) في حديثه عن جملة (سامحه الله) قوله: لأنها خبرية لفظاً دون معنىً. والصحيح أن يقول لأنها خبرية لفظاً لا معنى. هذا ما تقتضيه قوانين الفصاحة وغير ذلك رطانة.

ورد (ص١٢٥) قوله في مخاطبة الاثنين (تعالا) والصحيح أن يقول: (تعاليا) لأنّ الفعل الماضي تعالى والمضارع يتعالى والأمر للمفرد المذكر تعالَ بالبناء على حذف حرف العلة لأنه ناقص. فإذا أسند الفعل إلى ألف الاثنين عادت الألف المحذوفة إلى أصلها الذي هو الياء لتعذّر اجتماع ألفين في مكان واحد هما ألف العلة وألف الاثنين. وإنما قلنا إن أصل الألف هو الياء لأننا نتحدث عن أصلها القريب، إذ إنّ أصلها البعيد هو الواو لأنها من علا يعلو. ومن المعروف أنّ الواو قلّما تبقى على حالها إذا وقعت رابعة فصاعداً، فإنها تقلبُ ياء.

ورد (ص١٣٤) قوله: أمّا إن فتحت الهمزة أعربت لا إلخ... فقد جرّد خبر (أمّا) من الفاء، كما أشرنا في موضع سابق لأنّ المؤلف يكرر هذا الخطأ. ولا يصحُّ في أية حال من الأحوال تجريد جواب (أما) الشرطيّة من الفاء إلّا إذا حذفت جملة الجواب كلّها كما في قوله تعالى: "فأمّا الذين اسودّت وجوههم أكفرتم بعد إيمانكم".

وقد يطول الحديث ويمتدُّ مجال الكلام لو رحنا نتتبع هفوات المؤلف في أسلوبه فلننتقل إلى القسم الثاني من التعليق.

القسم الثاني- ضَبْطُ الشواهد

وقعت أخطاء في عدد قليل من الشواهد الشعرية نبيّنُها على الوجه التالي:

الشاهد رقم ٢ وهو:

فواللـــه مـــا أدري وإن كنـــتُ داريـــاً	بســـبعٍ رمـــينَ الجمـــرَ أم بثمـــانِ

أورده المؤلف خطأ على الوجه التالي:

فواللـــه مـــا أدري وإن كنـــت داريـــاً	بســـبعٍ رَميْـــتُ الجمـــر أم بثمـــانِ

فجعل الفعل (رمى) مسنداً إلى ضمير المتكلم وهو في الحقيقة مسند إلى ضمير النسوة.

الشاهد رقم ٦٨ وهو:

انيخـــت فألفـــت بلـــدةً فـــوقَ بلـــدةٍ	قليـــلٍ بهـــا الأصـــواتُ إلا بغافهـــا

أورده المؤلف برفع (قليل) والصحيح جرّها لأنها من قبيل النعت السببي فهي نعت سببي لبلدةٍ الثانية. وكان يجب أن تكون مؤنثة لأنّ النعت السببي يتبع في تذكيره وتأنيثه ما بعده. لكنها جاءت مذكرة حملاً على الفعل لأنه يجوز تذكير الفعل وتأنيثه إذا كان الفاعل جمع تكسير. ومن المعروف أنه يشترط في الاسم المشتق حتى يرفع فاعلاً أن يعتمد على شيء قبله يتقوى به. وقد اعتمد هنا على

موصوف. وهذا بخلاف ما لو رفعنا (قليل) فهي في هذه الحالة تصطدم بالمحظورات التالية:

أولاً: إذا أعربناها مبتدأ امتنع ذلك بأنه لا يجوز في مذهب البصريين الابتداء بالنكرة دون الاعتضاد بمسوّغ.

ثانياً: إذا أعربناها خبراً مقدماً اختل مبدأ التوافق بين المبتدأ والخبر في التذكير والتأنيث.

ثالثاً: إذا أعربنا (أصوات) فاعلاً سد مسد الخبر امتنع ذلك بأنّ المبتدأ النكرة كما أسلفنا يجب أن يعتمد على نفي أو استفهام. وهذا ما لم يتوفر في النص.

الشاهد رقم ٩٧ وهو:

لـــولا توقُّـــعُ معتـــرٍ فأرضـــيهُ	مـــا كنـــتُ أوثـــرُ إتراباً علـــى تَـــرَبِ

وردت الراء في كلمة (تِرْب) مسكنة والصحيح فتحُها إذ إنَّ التَرَب بفتح التاء والراء هو الفقر والإتراب هو الغنى أو الاستغناء. ولا وجه لكسرِ تائِها وتسكين رائها كما ضبطها المؤلف لأن (التِرْب) بكسر التاء وتسكين الراء هو اللدة أي المساوي في العمر ولا معنى له في البيت.

الشاهد رقم ١٣١ وهو:

غيـــرُ منفـــكٍ أســـيرَ هـــوى	كـــلُّ دانٍ لـــيسَ يَعتبـــرُ

أثبته المؤلف برفع (أسير) وببناء (يَعتبر) للمجهول. الصحيح نصب (أسير) لأنها خبر غير منفك مقدم أما اسمها فهو (كلٌّ) المتأخر. أمّا (يعتبر) فهي بالبناء

للمعلوم بمعنى يتعظ وينظر في عواقب الأمور. ولا مجال لبنائها للمجهول. ولم أعثر لهذا البيت في كتب النحو ومصادره على تفسير أو تخريج ويبدو أنّ فيه خللاً في المعنى، لأنَّ الواني لا يكون أسير هوى بل المستعجل هو الذي يكون أسير هواه. ويبدو أن البيت من صنع النحاة، كأنهم لفقوه للتدليل على أن النفي كما يجيء حرفاً أو فعلاً يجيء اسماً.

الشاهد رقم ١٨٠ وهو:

ثم تفري اللَّجم من تعدائها	فهي من تحتُ مشيحات الحُزُم

أثبته المؤلف بفتح اللام في كلمة (اللجم). والصحيح ضم اللام لأنها جمع لجام وقد تكونُ خطأ طباعياً. ومهما يكن فالمهم هو كشفُ الخطأ لا تجريم مقترفه.

الشاهد رقم ١٩٢وهو:

وقد جعلت إذا ما قمت يثقلني	ثوبي فأنهضُ نهضَ الشارب السكر

وردت (فأنهض) منصوبة. ولا وجه لنصبها فهي معطوفة على (يثقلني) المجرّدة من الناصب والجازم. وإذا اعتبرنا الفاء استئنافية كانت (أنهض) مرفوعة أيضاً.

الشاهد ٢٠٠ وهو:

قد زادَه كلفاً بالحبِّ إذ منعت	وحَبُّ شيء إلى الإنسان ما منعا

والاعتراض هنا على (إذ) فقد أثبته المؤلف بها. ونسق الكلام يقتضي أن تقول (أن) مقام (إذ)لأننا بحاجة إلى فاعل للفعل (زاد) ولا يمكن أن يكون هذا الفاعل إلا المصدر المؤول من أن وما بعدها. هذا من ناحية القياس أمّا من ناحية الرواية والسَّماع فقد وجدتُ في كتاب (المرجع في اللغة العربية) للشيخ علي رضا بهذا الخصوص ما يلي: قال الشاعر:

منعتَ شيئاً فأكثرتَ الولوعَ به	وحبُّ شيء إلى الإنسان ما مُنِعا

وأضاف المؤلف قوله: ويُروى:

وزادني كلفاً بالحبِّ أن منعت	وحبُّ شيء إلى الإنسان ما منعا

وهذه الرواية هي الرواية التي أعرفها. أمّا إحالة المؤلف على كتاب العقد الفريد فهي لا تعني شيئاً أمام توفّر القياس والسماع وتعاضد العقل والنقل.

الشاهد رقم ٢١٣وهو:

قد كنتُ أمجد أبا عمرٍو أخا ثقةٍ حتى ألمت بنا يوماً ملمَاتُ

أوردَهُ المؤلفُ منقوصاً حرف التحقيق (قد) من أوله ممّا سبب حدوث اختلال في وزنه. والصحيح إثبات (قد) لتوكيد المعنى وإقامة الوزن.

الشاهد رقم ٢٢٣ وهو:

وما كنتُ أدري قبل غرة ما البُكا ولا موجعات القلب حتى تولتِ

أثبتَ المؤلف كلمة البكا بالألف المقصورة هكذا (البكى) ومن المعروف أنَّ الكلمة في الأصل ممدودة وأن الشاعر قصرها للضرورة. فلا وجه إذن لكتابتها

بالألف المقصورة اللّهم إلّا إذا أخذنا برأي الكوفيين الذين يجيزون كتابة الألف في الأسماء المقصورة المضمومة الأول أو المكسورة الأول على صورة الياء حتى لو كان أصلها واواً. غير أنّ القاعدة التي يجدر بنا الاعتماد عليها في هذه المسألة هي ما ذكره الشيخ الغلاييني في جامع الدروس العربية بصدد ما نحن فيه قال: وما كان من ذلك ممدوداً فقصرته... فلا يكتب بالياء بل يكتب بالألف. ولا شك أن (البكاء) هو ممّا كان ممدوداً فقُصِرَ فلماذا كتابة ألفه على صورة الياء؟

الشاهد رقم ٢٢٧ وهو: بلال خير الناس وابن الأخير.

أثبت هذا الشاهد في الكتاب على أنه بيت شعر تام في حين هو شطر بيت لا بيت تام. وقد حاولت أن أعرف شطره الثاني فلم أستطع. ومهما يكن فلا بدَّ أن يكتب كما تكتبُ أنصافُ الأبيات.

الشاهد رقم ٢٣١ وهو:

دعتني أخاها أم عمرو ولم أكن أخاها ولم أرضَعْ لها بلبانِ

أثبت المؤلف كلمة (لبان) بفتح اللام وإنما هي بكسر اللام فاللَّبان بفتح اللام هو المصدر أمّا اللبان بكسر اللام فهو حليب الرضاع. وهذا ما يناسب معنى البيت.

الشاهد رقم ٢٦٠ وهو:

وما زلت من ليلى لدن أن عرفتُها لكالهائمِ المُقصى بكل مُرادِ

أثبته المؤلف بحذف (أن) الواقعة بعد لدن. ولا شك أن حذف (أن) يجعل البيت مختلاً من ناحية الوزن. فالصحيح إثباتها.

الشاهد رقم ٢٧٧ وهو:

لشتانَ ما بيني وبينَك إنني على كل حال أستقيم وتظَلَعُ

أثبت المؤلف (لشَتان) مجردة من اللام. وتجريدها من اللام يجعل الوزن مختلاً فالصحيح إثباتها.

الشاهد رقم ٣٠٢ وهو:

أبى اللهُ إلّا أنَّ سرحة مالكٍ على كل أفنان العِضاهِ تروق

أثبت المؤلف كلمة العضاة في البيت على هائها نقطتان كأنها تاء. وهي في الحقيقة هاء لأن العضاه في اللغة شجر له شوك فلا مسوّغ لجعل الهاء تاءً. أمّا مفرده فهو عضاهة فهو من قبيلِ ما يطلق عليه شبه الجمع.

الشاهد رقم ٣١٩ وهو:

لذ بقيسٍ حين يأبى غيرَه تلفِهِ بحراً مفيضاً خيرَه

أورده بنصب (غيرَه) و(خيرَه) نقلاً عن ابن هشام في المغني. وقال: وبعضُ النحاة يُجيزُ بناءَها (يقصِدُ غير) على الفتح إذا أضيفت إلى مبني. أقولُ: نقلَ المؤلف هذه القاعدة عن ابن هشام دون أدنى تأملٍ أو تفكير. ولو فكّر ملياً في الموضوع لما قبلها على علّاتها، لأنّ هذه القاعدة تتضمن المطاعن التالية:

أولاً: قال ابن هشام تعليقاً على هذا البيت: وذلك في البيت الأول أقوى. وهو يقصدُ البيت التالي:

لم يمنَع الشَّربَ منها غيرَ أن نطقت حمامةٌ في غصون ذات أو قالِ

ثانياً: إنّ ما يجعلُ البناء في هذا البيت أقوى أنّ (غير) فيه أضيفت إلى مصدر مؤول. ومن المعروف أنّ بعض الأسماء كالظروف مثلاً تبنى على الفتح بناءً عارضاً إذا أضيفت إلى جمل اسمية أو فعلية أو إلى مصادر مؤولة. ومن الظروف المضافة إلى الجمل قوله تعالى: "هذا يوم ينفعُ الصادقين صدقُهم". وكذلك قول الشاعر: على حين عاتبتُ المشيبَ على الصبا.

ثالثاً: قال شارح المغني الشيخ محمد الأمير تعليقاً على كلام ابن هشام: إن كانَ المضاف إليه مبنياً تقوى البناء بعض تقوي. وبعضُ التقوّي يعني الضعف فهو لا يصنع من الخطأ قاعدة.

رابعاً: قال شارح المغني في نسبة هذا البيت: قال السيوطي لم يسم قائله. ومن المعروف أنّه – كما ذكر الأستاذ الأفغاني – لا يحتجُّ بكلام مجهول القائل. وبخاصة إذا أمكن تخريج هذا الكلام تخريجاً يتسق مع قواعد النحو. كما سنبيّن بعد قليل.

خامساً : حينَ عَرَضَ ابنُ هشامٍ القاعد السابقة احتجّ بالبيت الذي أضيفت فيه (غير) إلى مصدر مؤول قبل البيت الذي أضيفت فيه إلى ضمير اعتقاداً منه أنّ الأول يحقق القاعدة ويثبتها أكثر من الثاني. فجاء المؤلف وعكس الأمر إذ قدّم الثاني وأخّر الأول مخالفاً بذلك ابن هشام.

علاوة على كل ما سبقَ، نؤكد أنّ ابن هشام نفسه أخطأ حينما استخلص قاعدة نحوية من بيت لم يعرف قائله. فإنّه من الممكن تخريج هذا البيت تخريجاً يتسقُ مع قواعد النحو فنسوقُ البيت أولاً على الوجه التالي:

لذا بقيسٍ حين يأبي غيرهُ تلفِهِ بحراً مفيضاً خيرُه

برفع (غيرُه) و(خيرُه) على أن تكون (غير) مرفوعة على أنها فاعل (يأبى) وأن تكون (خير) مرفوعة على أنها فاعل لاسم الفاعل (مفيضاً). والذي يجعل هذا التخريج مقبولاً ورود فاضَ وأفاض في اللغة بمعنى واحد. قال صاحب المصباح المنير: فاض السيل يفيض فيضاً كثر وسالَ من شفة الوادي وأفاض بالألف لغة. فليس من شرط دخول الهمزة على (فاض) أن تجعله متعدياً بل قد يكون لازماً ويكون متعدياً.

الشاهد رقم ٤٤١ وهو:

وما حرمتكِ حتى قلت معلنةً لا ناقة لي في هذا ولا جَمَلُ

أثبت المؤلف البيت على الوجه التالي:

وما حجرتُكِ حتى قلتِ معلنةً لا ناقة لي فيها ولا جَمَلُ

والعجيب أنه يحيل على كتاب سيبويه ج٢ ص٢٩٥، وبالعودة إلى هذا المصدر تبين أن البيت ثبت بالصورة التي نقلناها في أعلاه، وأنّ الإحالة ليست صحيحة.

الشاهد رقم ٤٤٦ وهو:

كـــأنّ دثـــاراً حلّقـــتْ بلبونِـــهِ	عقـــابُ تنـــوفى لاعقـــابُ القواعِـــلِ

أثبت المؤلف كلمة (تنوفى) بنقطتين على الياء. والصحيح أنها بألف مقصورة لا بياء. وقد تكون خطأ مطبعياً. وسواء عندنا أن يكون الخطأ من المؤلف أو من المطبعة فليسَ القصد هو الإدانة بل إظهار الخطأ والتنبيه عليه مهما كان سببه وعلته. إنّ النقد هو كشف وتوجيه لا اتهام وتجريم.

الشاهد رقم ٤٦٦ وهو:

تنـــتهض الرعـــدة فـــي ظُهْيـــري	مـــن لـــدن الظهيـــر إلـــى العُصَـــيْرِ

البيت بصورته الحالية مختل الوزن. وليس شرح ابن عقيل الذي أحال عليه المؤلف بين يدي الآن حتى أتمكن من معرفة الرواية الصحيحة للبيت. ولكنه لا يخرج عن أن يكون على إحدى الصورتين التالتيين:

الأولى:

تنتهض الرعدة في ظُهْيري	من لدن الظُهر إلى العُصَيّرِ

الثانية:

تنتهِضُ الرعدة في ظُهْيري	من لدن الظهير للعُصَيْرِ

الشاهد رقم ٥٢٦ وهو:

ربما تكره النفوس من الأمر له فرجة كحل العقالِ.

سَقَط من البيت كلمة (له) فجاء مختلّ الوزن.

الشاهد رقم ٥٣٩ وهو:

ورجّ الفتى للخيرِ ما إن رأيته	على السنّ خيراً لا يزال يَزيدُ

ورد هذا الشاهد وقد سقطت منه كلمة (للخير) فجاء مختل الوزن.

الشاهد رقم ٦٦٥ وهو:

يا أبتا لا تزل عندنا	فإنا نخاف بأن تخترم

والبيت بهذا الشكل محزوم أي حذف منه أول الوتد المجموع بحيث انتقلت (فعلون) فيه إلى (عولن) وكان من الممكن أن يصحح كما يلي:

أيـــا أبتـــا لا تـــزل عنـــدنا	فإنـــا نخـــاف بـــأن تختـــرم

أي بوضع (أيا) بدل (يا).

وقد رجعت إلى ديوان الأعشى طبعة المكتبة الثقافية التي يظن أنها مأخوذة عن طبعة دار صادر فوجدت البيت كما يلي:

ويـــا أبتـــا لا تـــزل عنـــدنا	فإنـــا نخـــاف بـــأن تختَـــرمْ

القسم الثالث: ويدور حول عدد من المسائل النحوية والإعرابية التي أخطأ فيها المؤلف وجه الصواب. ولقد طالَ بنا السّيرُ وأضنانا السُّرى قبلَ أن نصل إلى هذا القسم. فلا بدَّ لنا إذن من أن نلجأ إلى الإيجاز والاختصار إذ لو أرخينا للقلم العنان لامتدَّ بنا المدى وطال بنا المجال وخرجنا عما يمكن أن تتحمّلهُ مجلة، فالأخطاء كثيرة ومجال الكلام متّسع. ولكننا سنكتفي بما لا غنى عنه إن شاء الله.

ورد (ص ٢٥) قوله في الحديث عن (أبتع): ولا بدَّ أن يسبقها ألفاظ التوكيد الأربع كل أجمع أكتع أبصع فنقول جاء الطلاب كلّهم أجمعون أكتعون أبصعون أبتعون. وجاءت القبيلة كلّها جمعاء كتعاء بصعاء بتعاء. ويتبادر إلى الذهن سؤالان:

الأول: من أينَ جاءَ صاحبنا بهذه القاعدة العجيبة الغريبة؟

الثاني: هل ورد في الكلام العربي شعره ونثره شيء من هذا القبيل؟

وإني أؤكد له أني بعدَ خبرة أكثر من ثلاثين عاماً من معاناة الكلام العربي لم تعثر عيني على شيء من مثله. فلماذا هذا الإعراب والتزيد بما لا قيمة له في النحو ولا موقع في الكلام.

ورد (ص٢٨) في حديثه عن (أتاح) قوله: فعل ماضٍ بنصب مفعولين يصل لأحدهما بنفسه وإلى الآخر باللام نحو: أتاحَ الله لي ظروفاً حسنة. ولنا على هذا الكلام اعتراضان:

الأول- ليست (أتاحَ) من أفعال القلوب ولا أفعال التحويل ولا الأفعال المتعدية التي تنصب مفعولين ليس أصلها مبتدأ وخبراً مثل أعطى ومنح وسأل. فهي إذن من جملة الأفعال التي تتعدّى إلى مفعول واحد وتتعدّى إلى ما بعدَه بحرف الجر. وهذا النمط من الأفعال علاقته باللغة أوثق من علاقته بالنحو. ولو رحنا نتتبع أمثال هذا الفعل لضاق بنا المجال وكنّا بحاجة إلى معجم، وهذا يعني أن لا داعي للتطرق إلى مثل هذا النوع من الأفعال في كتابة معاجم النحو ومراجعه.

الثاني- إن المجرور بالحرف ليس مفعولاً. وإنّ الأفعال التي تتعدّى بحرف الجر لا تسمّى متعدية. ولا يطلق النحاة اسم الأفعال المتعدية إلى مفعولين إلّا على الأفعال التي تتعدّى إلى مفعولين حقاً سواء كان

أصل هذين المفعولين مبتدأ وخبراً أو لم يكن أصلها مبتدأ وخبراً. أمّا الأفعال التي يعقبها مفعول به ثم جار ومجرور فلا تسمّى أفعالاً متعدية إلى مفعولين بل إلى مفعول واحد. والدليل على ذلك أن ابن هشام قد عدّ من ضمن الأمور التي لا يكون معها الفعل إلّا قاصراً أن يُضمَّنَ الفعل المتعدّى معنى فعل قاصر. وضرب على ذلك من الأمثلة قوله تعالى: "ولا تعدّ عيناك عنهم". وقوله: "فليحذر الذين يخالفون عن أمره" وقوله: "أذاعوا به" وقوله: "وأصلحْ لي في ذريتي" إلخ... فهذه الأفعال (تعدو) و(يخالفون) و(أذاعوا) و(أصلِحْ) متعدية في الأصل ولكنّها ضمنت كما يقول ابن هشام معنى تنبو ويخرجون، وتحدثوا، وبارك فاستخدمت استخدام الأفعال القاصرة على الرغم من أنها كلّها في الآيات متبعة بجار ومجرور. فإذا كان الفعل المتعدي الذي يتبعه جار ومجرور في رأي ابن هشام قاصراً أي لازماً فكيف الفعل القاصر في الأصل؟

ورد (ص٢٨) في حديثه عن (اثنان) قوله: وهي ليست بحاجة إلى تمييز كبقية الأعداد. وكان الصحيح أن يقول: وهي ليست بحاجة إلى معدود لأنّ التمييز لا ينبغي أن يطلق إلّا على ما كان منصوباً منها، إذ إنَّ من المعدودات ما يجيء منصوباً ومنها ما يجيء مجروراً. ومن المعروف أنَّ التمييز حكمه النصب وأنّ ما يحمل معنى التمييز وهو مجرور لا يسمّى تمييزاً. فلو أطلقنا على المعدود المجرور اسم التمييز لكنّا قد زدنا المجرورات واحداً هو التمييز. ونحن نعلم أنّ الاسم لا يجرُّ إلى في موضعين: المجرور بالحرف والمجرور بالإضافة، فمن أين

جاء هؤلاء بمجرور ثالث هو التمييز؟ ثم متى كان يجوز أن يكون للوظيفة الواحدة حكمان نصب وجر؛ كفى عبثاً أيّها العابثون؟

وَرَد (ص٣٠) في حديثه عن (أجمع) قوله: لا تستعمل مضافة ولا متصلة بضمير يربطها بالمؤكد. وبعد قليل يعارض نفسه فيجيء بها مضافة إلى ضمير فيقول: جاءَ القوم بأجمعهم. فقد أضافها إلى ضمير هنا، وهو استعمال فصيح لا غبار عليه، فكيف يزعم أنها لا تضاف إلى اسم أو ضمير. إنها حقاً لا تضافُ إلى اسم ولكنها تضاف إلى ضمير.

ورد في الصفحة نفسها في إعراب بأجمعهم قوله: وإعراب ما جاء منها في مثل ذلك بحركات مقدرة منع من ظهورها حركة حرف الجر الزائد، وهذا التعبير غير مقبول للأسباب التالية:

أ- كان ينبغي أن يقول ويعرب ما جاء منها ... بدل وإعراب لأن الكلام بهذه الصيغة ناقص.

ب- ليس ثمة صراع بين حركة الحرف الأصيل وحركة الحرف الزائد حتى تمنع إحداهما الأخرى. ولو حصل هذا الصراع لكانت الغلبة لحركة الحرف الأصيل.

ج- ليس الموضع موضع تقدير حتى يمتنع ظهور شيء بسبب التعذر أو الثقل أو اشتغال المحل بحركة المناسبة.

د- ربّما ورد شيء من هذا القبيل في كتب النحو، ولكن ليس كل ما ورد في كتب النحو صحيحاً، فالنحاة منهم الحذّاق ومنهم المغفلون.

ولذلك كلّه كان الإعراب الصحيح في مثل هذه الحال أن نقول: مجرور لفظاً مرفوع محلّاً لا أكثر ولا أقل. وهذا الخطأ يتكرر في مواضع متعددة فلا ضرورة للعودة إليه بالتنبيه والتصحيح.

ورد (ص٣٢) قوله: أمّا أُخَر جمع أخرى أنثى آخِر بكسر الخاء بمعنى الأخير فهي مصروفة. وهذا كلام خاطئ لا مسوّغ لإيراده. إن أخرى لا تكون إلا مؤنث أُخر على وزن أفعلَ. أمّا آخِر على وزن فاعل فمؤنثه آخِرة. ولذلك لم يكن لهذا الكلام كله أي معنى.

ورد (ص٣٣) قوله: ومن خصائص (اخلولق) أنه فعل يأتي ناقصاً كالمثال المتقدم، وتاماً، شرط أن يليه أن والفعل المضارع، وأن يكون خالياً من الضمير وألا يلي الفعل الذي بعد أن اسم ظاهر يصح أن يكون مرفوع (اخلولق) نحو: اخلولق أن يهدأ.

ولم يصب المؤلف الهدف لا في شرحه ولا في مثاله. فالفعل في المثال المذكور – اخلولق أن يهدأ- ليس خالياً من الضمير بل لا يمكن أن يكون خالياً من الضمير، فليس ثمة فعل خال من الضمير إلا إذا كان فاعله اسماً ظاهراً، وإذ لم يكن الفاعل هنا اسماً ظاهراً فلا بدّ أن يكون الفاعل ضميراً مستتراً. وهذا يخل بالقاعدة التي قررها المؤلف، والصحيح أنَّ هذا الفعل يمكن أن يعتبر تامّاً إذا وليه فعل مضارع منصوب بأن المصدرية وبعده فاعله الظاهر. نحو: اخلولق أن يهدأ

الموج. على أن يكون الموج فاعل يهدأ والمصدر المؤول فاعل اخلولق. كما يجوز أن يكون (الموج) اسم اخلولق والمصدر المؤول في محل نصب خبراً مقدماً لها. وينطبق هذا الكلام على ما ذكره بخصوص (أوشك) ص٩٦.

ورد (ص٣٧) في التمثيل على إذا الفجائية قوله: تأخرت في السهر فلما استيقظت فإذا الشمس. هذا مثال خاطئ على إذا الفجائية. وكان يكفي أن يقول: استيقظت فإذا الشمس، لأنّ إذا الواقعة في جواب الشرط غير إذا الفجائية. ويمكن أن تصاغ الجملة على الوجه التالي: تأخرت في السهر واستيقظت فإذا الشمس. ولكن الجمع بين لما الحينية وإذا الفجائية لا يتفق في هذه الجملة.

ورد (ص٤١) في حديثه عن أشياء قوله: ليست على وزن أفعال وإنما أصلها شيئاء على وزن فعلاء. وهذا الكلام خطأ من وجهين:

أحدهما– إن أشياء كما يزعم البصريون على وزن لفعاء لا على وزن فعلاء.

الآخر – إنّ الزعم بأنَّ أشياء على وزن لفعاء هو من قبيل الشعوذة والخرافات.

إنها على وزن أفعال دون شك كما قال الكوفيون. والسبب الصحيح في منعها من الصرف هو السماع عن العرب كما رأى المؤلف نفسه.

ورد (ص٤٤) في حديثه عن (أغرم) قوله: الاسم المرفوع بعدها يعرب فاعلاً وليس نائب فاعل ويبدو أنّ المؤلف أخذ عن واحد وترك كثيرين. إنّ الاسم الواقع بعد الفعل المبني للمجهول لا يمكن أن يكون إلّا نائب فاعل. وليس من المقبول

الزعم بأنَّ الفعل المبني للمجهول يليه فاعل مهما كان معناه حتى لو كان قائل ذلك سيبويه. أما قوله بأنَّ شبه الجملة تكون في محل رفع نائب فاعل فشيء عجيب لأنّ نائب الفاعل هنا هو الضمير المستتر لا شبه الجملة والتقدير أغرم هو بالشيء. والمثال الصحيح على مجيء نائب الفاعل شبه جملة قولنا: زيدُ طُمِعَ فيه. فالجار والمجرور هنا في محل رفع نائب فاعل. واعترافه بأنَّ هذه الأفعال المبنية للمجهول إذا تبعها جار ومجرور تكون شبه الجملة نائب فاعل لأنَّ الفاعل لا يكون شبه جملة، هذا الاعتراف المنقول عن النحاة طبعاً هو بذاته برهان على أنَّ الاسم الذي يعقب هذه الأفعال هو أيضاً نائب فاعل فلا يصح في فعل واحد أن يكون الاسم الذي يليه تارة فاعلاً وطوراً نائب فاعل أو بالأحرى لا يصح أن يأخذ الفعل الواحد مرة فاعلاً ومرة نائب فاعل. إنّ هذه النقطة بعينها هي التي تبيّن خطأ هذه المسألة وتكشف عوارها. ويلحق بأغرم كل الأفعال المبنية للمجهول التي أوردها المؤلف وأجرى عليها نفس الحكم، فلا ضرورة للعودة إليها مرة أخرى.

أورد في التمثيل على الاستثناء المنقطع (ص٥٤): قوله: أكلتُ السَمَكَ إلا عصفوراً.

فهل هذا مثال معقول؛ وإلّا فما علاقة السمك بالعصفور؟ إن الاستثناء المنقطع يحل حينما يكون ثمة صلة بين المستثنى والمستثنى منه، مثل قول الشاعر:

وبلدةٍ ليس بها أنيس إلا اليعافير وإلّا العيش

وقد أشار المؤلف إلى هذه الصلة (ص٥٦)، وأنكر على أساس هذه العلاقة أن يقال: صهلت الخيل إلا الإبل. والسؤال الذي نرجو من المؤلف أن يجيبنا عليه هو: لماذا جاز عندَه: أكلت السمكَ إلا العصافير ولم يجز: صهلت الخيل إلا الإبل؟

هذا قليل من كثير مما يمكن أن يخوض فيه ناقد كتاب "المعجم الوافي في النحو العربي" للدكتور علي توفيق الحمد وزميله. غير أن المجال لا يتسع فلنثنِ عنان القلم راجينِ أن يوفقنا الله إلى الصواب ويسدد خطانا على درب النقد اللغوي الصحيح.

د. جميل علوش